الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي"
دراسة مرجعيةِ

د. رمضان عبدالله الشبه
قسم الاقتصاد
جامعة ليبيا المفتوحة
ramadan.shappa@staff.ou.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي متبعاً في ذلك الباحث المنهج الوصفي المقارن من خلال اجراء مسح على الادب الاقتصادي المتعلق بالدين المحلي والنمو الاقتصادي، وقد خلصت هذه الدراسة الى ان جميع الدراسات لم تتفق على اجابة واحدة في علاقة الدين العام المحلي وتأثيره على النمو الاقتصادي، ايضاً تشير النتائج الى نمط واضح في العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي عبر البلدان المختلفة حيث تشير الدراسة (Ramos-Herrera, M. D. C., & Sosvilla-Rivero, S. 2017 .) والتي اجريت على بيانات 115 اقتصاداً، ان العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي علاقة طردية ولكن نجد في البداية أن البلدان التي تقدم أدنى مستوى للدين العام تتميز بأعلى معدل نمو اقتصادي، في حين ترتبط أصغر معدلات النمو بأعلى مستوى للدين العام، ايضاً اشارت بعض الدراسات انه لا توجد علاقة واضحة وحاسمة بين الدين المحلي العام والنمو الاقتصادي، وقد توصلت أن عددًا قليلاً من الأبحاث تدعم فرضية التكافؤ الريكاردي (REH)، التي تزعم أنه لا توجد علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن النماذج النظرية والدراسات التجريبية تنتج نتائج غير حاسمة بناءً على مجموعة متنوعة من المعايير.

الكلمات المفتاحية : الدين العام- النمو الاقتصادي- الناتج المحلي الاجمالي

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between domestic public debt and economic growth, adopting a **comparative** descriptive approach by reviewing the economic literature related to domestic public debt and economic growth. The study concluded that previous studies have not reached a single consensus regarding the relationship between domestic public debt and its impact on economic growth.

Furthermore, the findings indicate a clear pattern in the relationship between public debt and economic growth across different countries. The study by Ramos-Herrera, M. D. C., & Sosvilla-Rivero, S. (2017), which was conducted using data from 115 economies, indicates that there is a positive relationship between public debt and economic growth.

However, the results show that countries with the lowest levels of public debt initially tend to have the highest economic growth rates, whereas the lowest growth rates are associated with the highest levels of public debt.

Some studies have also indicated that there is no clear or conclusive relationship between domestic public debt and economic growth. A limited number of studies support the Ricardian Equivalence Hypothesis (REH), which argues that there is no significant relationship between public debt and economic growth. In general, the findings suggest that both theoretical models and empirical studies produce inconclusive results, depending on the various criteria and methodologies employed.

Keywords: Public Debt – Economic Growth – Gross Domestic Product (GDP)

استلام الورقة: 2026-01-25 - قبول الورقة: 2026-02-15 - نشر الورقة: 2026-03-02

1-المقدمة

سنتناول في هذا البحث الادبيات الاقتصادية التي تناولت الدين العام المحلي واثره على النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول في اغلب الحالات بل في كل الحالات الى اللجوء الى الدين العام المحلي كأجراء عندما تكون نفقاتها أكثر من ايراداتها وعزاءها الوحيد في هذا الاجراء ان يكون مردود النمو الاقتصادي للدولة مصاحب لهذا الاجراء، أي انها تقوم بالاستدانة الداخلية لسد +فجوة الميزانية مقابل ان تحقق معدل نمو مقبول يصاحب هذا الدين العام، ووفقاً للنظرية الكنزية فأن مستويات معتدلة من الدين العام يمكن ان تحفز النمو الاقتصادي(دلعاب، واخرون، 2021، ص3) ، ومفهوم الدين العام هو ما تقترضه الجهات العامة في الدولة من الغير لتمويل أعمالها نظراً لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تطلبه هذه الاعمال من نفقات، كذلك الدين العام يشير الى مقدار الانفاق العام الذي يتم تمويله عن طريق الاقتراض بدلاً من الضرائب (بن تفات، ساحل، 2021،ص57).

ان للدين العام المحلي أثار ومترتبات تنتج نتيجة الى هذا الاجراء الذي تقوم به الدولة عندما يكون هناك عجز في ميزانيتها، وتنقسم أراء الاقتصاديين في هذا المجال حول تأثير الديون السيادية على النمو الاقتصادي التي تتلخص فيما بات يعرف في التوليفة الجديدة باسم التحليل الاصطلاحي لأثار الدين الحكومي، والذي يعكس النموذج السائد بين الاقتصاديين وصانعي السياسات، حيث يعتمد هذا النهج نظرة كينز لعجز الموازنة في المدى القصير التي تفترض ان العجز الذي يتم تمويله من السندات الحكومية يعزز النشاط الاقتصادي من خلال النفقات الحكومية التي تحفز الطلب الاجمالي في سياق الاسعار والاجور الكنزية التي تفترض الثبات في الاجل القصير(بنتور،2018، ص11)، أما الاثار على المدى الطويل فيلتزم الاقتصاد بالرؤية الكلاسيكية حيث يقلل الدين الحكومي من مخزون راس المال ويخفض الانتاجية بالتالي ينكمش الناتج وفي المجمل تمر هذه التأثيرات عبر قنوات متنوعة كما ذكر هانسن (Hansen 1959) حيث يؤدي ارتفاع الدين العام الى:

1- زيادة المدخرات الخاصة

2- حوافز اقل للعمل والاستثمار خاصة لأصحاب السندات الحكومية

3- التأثير السلبي للضرائب الإضافية اللازمة لتمويل الفوائد.

4- ارتفاع اسعار الفائدة (دلعاب، واخرون، 2021، ص11).

ايضاً هناك تباين من حيث التطبيق والاثار اكانت الدولة متقدمة أو نامية فقد اظهرت دراسة الى وجود علاقة عكسية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة وتوضح الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا ينخفض بشكل حاد سواء كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 220٪، وتُظهر مرونة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعدل النمو الحقيقي أن زيادة بنسبة 1٪ في فئة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي فوق 120٪ تقلل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.13٪، ولا يكون التأثير السلبي للدين العام أقوى إلا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة عندما تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من 220٪(Serrão,2016،p70-p76)، اما على مستوى الاقتصاديات النامية فقد أظهرت نتائج دراسة الى وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي، مما يعني ان زيادة مستويات الدين سوف تعيق النمو الاقتصادي مستقبلاً في حين ان معدلات الاستثمار تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، مما يعني ان زيادة مستويات الدين سوف تعيق النمو الاقتصادي مستقبلاً في حين ان معدلات الاستثمار تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي، وهذا يعني ان ارتفاع معدلات الاستثمار سوف تدفع النمو الاقتصادي نحو الارتفاع في المستقبل، أما المستوى الأمثل للدين العام فكان عند معدل 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع نسبة الدين عن هذا المعدل سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي(دلعاب،واخرون،2021، ص2) ، وبشكل عام يمكن ان تصنف تأثيرات الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي على طبيعة العلاقة بينهما ان كانت ايجابية او اكانت سلبية، **وتتمثل المشكلة البحثية** لهذه الدراسة في ان الدين العام المحلي أصبح من العناصر المؤثرة في الميزانية العامة للدولة وزادت معدلاته وتطورت مستوياته على مستوى العالم، واصبحت هذه المستويات المرتفعة من الدين العام المحلي من الممكن ان تضر بالنمو الاقتصادي، أي ما مدى انتشار وتطور الدين العام على مستوى العالم وهل من الممكن ان يضر بمستويات النمو الاقتصادي، ويمكن صياغة هذه الاشكالية في السؤال التالي: -ما علاقة الدين العام المحلي بالنمو الاقتصادي؟، **ويهدف هذا البحث** في تحليل العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي في **ظل فرضية** ان تأثير الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي يتفاوت من دولة الى دولة وذلك حسب المعطيات الاقتصادية في ذلك البلد.

2-منهجية البحث

تعد هذه الدراسة دراسة مسحية مرجعية وصفية من خلال اجراء مسح على الادب الاقتصادي المتعلق بالدين المحلي والنمو الاقتصادي، وقد اجريا هذا المسح على خمسين دراسة سابقة من الدراسات المنشورة في المجلات العالمية، حيث تناقش وتحلل العلاقة بين الدين العام المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وقد اعتمد الباحث على تحليل نتائج الدراسات السابقة واستنباط إجابات حول سؤال مشكلة البحث.

3-النتائج والمناقشة

لكي يتم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة في الادب الاقتصادي المتعلق بالدين العام المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، قمنا في هذه الورقة بتقسيم تحليل النتائج والمناقشة الى اربعة أجزاء رئيسية.

3-1 الدراسات التي اثبتت وجود علاقة عكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي

العلاقة العكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي تتمثل في انه كلما زاد الدين العام المحلي كلما قل معدل النمو الاقتصادي، ومن خلال مسح الادبيات الاقتصادية في هذا النسق نجد ان دراسة (دلعاب، واخرون، 2021،) والتي أجريت على الاقتصاد الليبي، هدفت الى التعرف والتحقق من تأثيرات مستويات الدين العام على النمو الاقتصادي الليبي، كذلك تحديد المستوى الأمثل للدين العام وذلك بأجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية التي قام بها الباحث، وقد كانت النتائج ---المتحصل عليها تشير الى وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي، وان المستوى الامثل للدين العام كان عند معدل 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي حيث انه عند هذا المستوي من الناتج المحلي الاجمالي تكون العلاقة بين الدين المحلي العام والنمو الاقتصادي في اقل مستوياتها، وهذا يتوافق مع الدراسة التي اجريت على مصر ولكن بشكل غير مباشر دراسة (الهنداوي، 2019) التي كان الهدف منها هو التعرف على قنوات أو محددات النمو الاقتصادي؛ التي يؤثر عليها الدين العام المحلي، كذلك تحليل بيانات الاقتصاد المصري الخاصة بقنوات النمو وقد أتضح من خلال النتائج لهذه الدراسة أتجاه معدل التضخم وسعر الفائدة متوسطة وطويلة الاجل للارتفاع اثناء فترة الدراسة كذلك ارتفاع حجم مدفوعات فائدة الدين العام المحلي، وتصبح هي ذاتها مصدراً من مصادر العجز في الموازنة العامة مما يجعل العلاقة بين الدين العام المحلي وفوائده عائق في وجه النمو الاقتصادي، كذلك في نفس السياق كانت دراسة (LEONE,2017) والتي أجريت على سيراليون وهدفت الى تقييم تأثير الدين المحلي على النمو الاقتصادي في سيراليون، وقد اظهرت نتائج الانحدار للنموذج أن الدين المحلي يمارس تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي في الأمدين القصير والطويل ووجدت الدراسة أيضًا أنه فوق نسبة 20 في المائة من الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاستثمار والائتمان للقطاع الخاص يزاحمان، مما يعزز "تراكم الديون"، كما كانت دراسة (Dar., &S Amirkhalkhali, 2014) التي اجريت على 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي هدفت فحص تأثير الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي من حيث متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد اشارت النتائج التجريبية إلى أن التأثير الهامشي للديون سلبي ولكنه صغير جدًا وغير ذي أهمية إحصائية في جميع الحالات تقريبًا، ولكنه يعزز العلاقة العكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي، كما كانت الدراسة (栗原裕. 2015) التي اجريت على اليابان وهدفت الى التعرف إذا كان الدين العام له تأثير على النمو الاقتصادي في اليابان أم لا، تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في اليابان، وإن تقليل الاعتماد على الصادرات والجهود المبذولة لخفض الديون أمر ضروري لتوسيع اقتصاد اليابان، كذلك اجريت دراسة على 12 دولة في منطقة اليورو (Westphal, & Phillip, 2011) والتي هدفت الى التعرف على التأثير المتوسط للدين الحكومي على نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي، وقد كانت النتائج تشير الى فترات الثقة لنقطة تحول

الدين .إلى أن التأثير السلبي للنمو الناجم عن ارتفاع الدين قد يبدأ بالفعل من مستويات تبلغ نحو 70% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يستدعي اتباع سياسات أكثر حكمة في التعامل مع المديونية ، وفي نفس اتجاه العلاقة العكسية بين الدين المحلي العام والنمو الاقتصادي كانت دراسة (Hilton.2021) التي اجريت على غانا والتي هدفت الى دراسة العلاقات السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي بمرور الوقت، والتي توصلت الى ان الدين العام ليس له علاقة سببية بالناتج المحلي الإجمالي في الأمد القريب ولكن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه لجرينجر تمتد من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأمد البعيد، كذلك الدين العام له تأثير إيجابي على معدل التضخم في الأمد القريب، هذا ونجد دراسة (Beqiraj , et al., 2018) التي اجريت على مجموعة من اقتصاديات دول متقدمة وناشئة والتي هدفت التعرف على تأثير الدين العام المرتفع على النمو الاقتصادي في الأمد البعيد توصلت الى وجود علاقة عكسية بين الدين الأولي والنمو اللاحق، مع التحكم في محددات النمو الأخرى في المتوسط، يرتبط زيادة بنسبة 10 نقاط مئوية في نسبة الدين الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي بتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للفرد بنحو 0.2 نقطة مئوية سنويًا، مع كون التأثير أصغر إلى حد ما في الاقتصادات المتقدمة، وهذا يتوافق بشكل كبير مع دراسة (Mencinger,et al.,2015) التي اجريت على (36) دولة (31) دولة منها من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و(5) دول منها من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد توصلت الدراسة الى أن ديناميكيات الدين غير المستقرة قد تزيد من خطر التأثير الضار على تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما كانت الدراسة التي اجريت غلى أعضاء منطقة اليورو (Dreger, &Reimers, 2013) والتي هدفت الى تحليل العلاقة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بين فترات الدين المستدام وغير المستدام، فكانت النتائج إن التأثير السلبي لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قوي بشكل خاص بالنسبة للنسب غير المستدامة وخاصة بالنسبة لمنطقة اليورو، وفي نفس السياق كانت دراسة (Hameed &Quddus ,2020) والتي اجريت على رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا، وكانت النتائج تشير الى أن الدين العام أثر سلبًا على الأداء الاقتصادي في كل من الفترات القصيرة والطويلة أمر صعب وقد يظل بعيد المنال إذا لم يتم اتخاذ بعض التدابير الجادة، وتشير الدراسة أن تحقيق المستوى المرغوب فيه من النمو الاقتصادي ورصيد الدين العام في نفس الوقت أمر صعب وقد يظل بعيد المنال إذا لم يتم اتخاذ بعض التدابير الجادة، كذلك نجد ان دراسة (Salmon, J. 2021) والتي اجريت على مجموعة من الدراسات التي تناولت الادبيات الاقتصادية لهذا الموضوع وهدفت التعرف على نتائج الدراسات التي تم مسحها فوجدت ان الديون العامة لها تأثير سلبي على النمو.

أن نقاط الضعف في الأدبيات الاقتصادية موجودة، فإنها لا تبطل الاستنتاج الراسخ على نطاق واسع المستمد من المسح الذي شمل أربعين دراسة تجريبية وهو أن المستويات المرتفعة من الدين العام لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كذلك دراسة (Serrão,2016) والتي اجريت على بعض الاقتصاديات المتقدمة والي هدفت الى التعرف على تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، تشير الى وجود علاقة عكسية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة، كذلك تشير نتائج الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا ينخفض بشكل حاد سواء كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 220٪، كذلك

مرونة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعدل النمو الحقيقي أن زيادة بنسبة 1٪ في فئة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي فوق 120٪ تقلل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.13٪، وفي نفس السياق المتمثل في العلاقة العكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي ، كما اشارت الدراسة (Lee &Ng,2015) التي اجريت على ماليزيا والتي هدفت التعرف على ما إذا كان الدين العام قد ساهم في النمو الاقتصادي إلى أن الدين العام بمرور الوقت له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، وجد أن عجز الموازنة، والاستهلاك الحكومي، هي دالة متناقصة للناتج المحلي الإجمالي، كذلك دراسة (Panizza, U., & Presbitero, A. F. 2014) والتي اجريت على عينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهدفت دراسة ما إذا كان الدين العام له تأثير سببي على النمو الاقتصادي ووجدت انها تتفق مع نتائج الأدبيات الموجودة التي وجدت ارتباطًا سلبيًا بين الدين والنمو وهذا ما يتوافق نسبياً مع الدراسة (Panizza&Presbitero,2013)التي اجريت على بعض الاقتصاديات المتقدمة، وهدفت التعرف على الروابط بين الدين العام والنمو الاقتصادي والتي اشارت نتائجها الى أن الدين له تأثير سلبي على النمو من خلال تأثير الزحام القياسي، ولكن الحسابات التقريبية تشير إلى أن هذا التأثير صغير من الناحية الكمية، كما اشارت دراسة (Akhanolu et al.2018) والتي اجريت على نيجريا وهدفت التعرف على ديون الحكومة النيجيرية وتأثيرها على النمو الاقتصادي وتوصلت بطريقة غير مباشرة كما اشارت النتائج الى ان العلاقة عكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي حيث اوصت الدراسة الى ضرورة معالجة فساد الأموال المقترضة بأي ثمن، كذلك الدراسة (Salmon,2021) والتي اجريت على مسح اربعين دراسة من دراسات الادب الاقتصادي التي تناولت هذا الموضوع والتي كان الهدف منها التعرف على نتائج الدراسات التي تم مسحها، والتي كانت نتائجها إن الديون العامة لها تأثير سلبي على النمو وأن نقاط الضعف في الأدبيات الاقتصادية موجودة، فإنها لا تبطل الاستنتاج الراسخ على نطاق واسع المستمد من المسح، وهو أن المستويات المرتفعة من الدين العام لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، كما اشارت الدراسة التي اجريت على مصر (الهنداوي& احمد، 2019) وكان الهدف منها التعرف على العلاقة الحرجة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، انه اتسمت نسبة الدين العام المحلي الإجمالي بالارتفاع اثناء فترة الدراسة بشكل يرجح معه انه تعدى المستوى الحرج له وانه يمارس اثار سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي كما اكدت دراسة (العبداني، الغامدي،2020) ان استدامة الدين العام مرتبطة مباشرة بكفاءة الدين وفاعليته وان هناك تباينا في الأجل القصير في نسبتي معدلات نمو خدمة الدين من جهة ومعدلات النمو في الايرادات غير النفطية، كذلك الحاجة إلى فترة زمنية أطول إضافة الى الاستمرار في رفع كفاءة الدين الحكومي لتحديد تأثيرها، كما اشارت دراسة (Pegkas, P. 2018) والتي اجريت غلى اليونان وهدفت الى التعرف على النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو السكاني والدين الحكومي وجدت ان مع ارتفاع الدين الحكومي بعد عام 2000، يتضاءل التأثير على النمو الاقتصادي بسرعة وتصبح تأثيرات النمو سلبية.

2-3 الدراسات التي اثبتت وجود علاقة طردية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي

تتمثل العلاقة الطردية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي في ان عندما يكون هناك دين عام محلي لتغطية العجز في الميزانية سيكون هناك بالمقابل نمو اقتصادي مصاحب لهذا الدين سيتولد نتيجة لدعم وتغطية الميزانية، وفي هذا السياق هناك دراسة (Chafik, O., Sirag, A., & Othman, A 2024) والتي اجريت على واحد وعشرون دولة وهدفت الى فهم تأثير المديونية العامة على النمو الاقتصادي في الدول

العربية وقد توصلت الدراسة الى ان الدبن العام يساعد في تعزيز النمو المحتمل على المدى الطويل مع تأثير محدود للغابة على المدى القصير، هذا الاستنتاج صالحا بشكل رئيسي للدول العربية ذات الدخل المتوسط والمرتفع، كما توصلت الدراسة الى انه لا يوجد دليل على ان المديونية العامة تساعد الدول العربية ذات الدخل المنخفض على تحسبن نموها الاقتصادي، واكدت الدراسة (عبدالحق بن تفات، محمد ساحل. 2021) التي اجريت على مصر وهدفت الى قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال نمو الناتج المحلي والمتغير المستقل الدين العام، وجود علاقة طردية بين المتغيرين وتحديداً زيادة الدين العام بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.121363 وحدة، كما تشير الدراسة (Yusuf, A., & Mohd, S.2021) التي اجريت على نيجيريا والتي هدفت الى التعرف على تأثير الدين الحكومي على النمو الاقتصادي، ان الدين المحلي له تأثير إيجابي كبير على النمو الطويل الأجل، وفي نفس السياق اكدت الدراسة (Al-Zeaud, H. A. 2014) التي اجريت على الاردن وكان هدفها قياس تأثير الدين العام على أداء الاقتصاد الأردني، ان النمو السكاني والدين العام لعبا دورًا حاسمًا للغاية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن، كما تظهرا لنتائج أن الدين العام عزز النمو الاقتصادي، في حين أعاقه النمو السكاني، كما تشير الدراسة (Ramos-Herrera, M. D. C., & Sosvilla-Rivero, S. 2017 .) والتي اجريت على بيانات 115 اقتصاداً، وكان هدفها البحث في العلاقة بين الدين العام المحلي و النمو الاقتصادي، وقد كانت النتائج ان العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي علاقة طردية ولكن نجد في البداية أن البلدان التي تقدم أدنى مستوى للدين العام تتميز بأعلى معدل نمو اقتصادي، في حين ترتبط أصغر معدلات النمو بأعلى مستوى للدين العام، كذلك عند استخدام تصنيف صندوق النقد الدولي للدول، لا تشير النتائج إلى نمط واضح في العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي عبر البلدان المختلفة، ولكنها تشير إلى علاقة غير متجانسة بين هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية، وتشير الدراسة ((Baum, A.et.al.2013 والتي اجريت على 12 دولة منطقة اليورو الى وجود نفس العلاقة الايجابية بين المتغيرين مع خصوصية النتائج وهي ان التأثير القصير الأجل للدين على نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابي وذو دلالة إحصائية عالية، ولكنه ينخفض إلى حوالي الصِفر ويفقد أهميته بعد نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة حوالي 67٪، وفي نفس سياق العلاقة الايجابية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي المصاحب له تشير الدراسة (Egbetunde, T. 2012) والتي كان هدفها التعرف على العلاقة السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وجدت ان الدين العام والنمو الاقتصادي لهما علاقة طويلة الأمد، وأنهما مرتبطان بشكل إيجابي اذا استخدمته الحكومة لتنمية الاقتصاد بدلاً من توجيه الأموال لصالحها الشخصي، كما اكدت الدراسة (Akhter, T., & Hassan, H. 2012) والتي اجريت على بنجلاديش، وكان هدفها معرفة ما إذا كانت حكومة بنغلاديش تقترض بشكل مفرط من المصادر العامة وبالتالي تؤثر سلبًا على اقتصاد البلاد، وكانت النتائج عكسية حيث توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية كبيرة بين إجمالي الدين العام والاستثمار وبين إجمالي الدين العام واحتياطيات الحكومة، من ناحية أخرى اكدت الدراسة على وجود علاقة سلبية مع قطاع التصنيع والدعم الحكومي.، وفي نفس السياق كانت الدراسة (Thao, P. T. P. 2018) والتي اجريت على 6 دول من رابطة جنوب شرق اسيا وكان هدفها التعرف على تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، وكانت النتائج تأثير إيجابي كبير للدين العام على معدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما انه لم يتم العثور على التأثير السلبي لارتفاع المديونية من التحليل التجريبي على

دول رابطة دول جنوب شرق آسيا، كما اكدت الدراسة التي اجريت على المكسيك (Sánchez-Juárez, I., & García-Almada, R. 2016) لمعرفة هل أدى الدين العام المتزايد لحكومات الولايات إلى زيادة الاستثمار العام، وتوصلت النتائج الى ان الدين العام يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالاستثمار العام وأن هذا بدوره يولد نموًا اقتصاديًا، كما اجريت دراسة على مجموعة من الولايات الهندية (Mohanty, A. R., & Mishra, B. R. 2016) لمعرفة تأثير الدين العام المحلي على النمو الاقتصادي وتوصلت نتائج الدراسة الى ان التأثير إيجابي وهام إحصائيًا لجميع المتغيرات على النمو الاقتصادي، كذلك الآثار المترتبة على السياسة هي أن الحكومات دون الوطنية في الهند لا ينبغي أن تفكر في الدين العام باعتباره عبئًا بل توسيعه للإنفاق الإنتاجي لجني نمو اقتصادي أعلى، وكانت الدراسة (D'Erasmo, P.et.al. 2016) التي اجريت على الولايات المتحدة الأمريكية واروبا والتي هدفت لقياس التأثيرات الإيجابية والمعيارية للسياسات المالية التي تهدف إلى استعادة الملاءة المالية استجابة للتغيرات في الدين، وجدت ان هذا النموذج، يكون الدين الأولي المستدام هو الدين الذي يتم تحديده من خلال القيمة الحالية للأرصدة الأولية التي يتم تقييمها باستخدام تخصيصات التوازن والأسعار، كذلك وجدت في الاختبارات القائمة على البيانات التاريخية للولايات المتحدة واللوحات عبر البلدان أن شرط الكفاية لاستدامة الدين العام (الاستجابة الإيجابية المشروطة للرصيد الأولي للدين) لا يمكن رفضه، كما اشارت دراسة (كلبونة، 2018) والتي اجريت على فلسطين هنالك اثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي، كما بينت الدراسة أيضاً أن نجاح الدولة في علاج مديونيتها يعتمد بشكل أساسي على الاستراتيجية التي تتبعها وفى نفس السياق اجريت دراسة على العراق، والتي كان هدفها تحديد تأثير مقدار الدين العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل للاقتصاد، (ايناس محمد، ابراهيم احميد، 2021)، وكانت النتائج ان النمو بالنسبة للمستويات المنخفضة نسبيا من نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، يكون هناك تأثير إيجابي وفقط عند المستويات الأعلى من هذه النسبة يصبح التأثير الهامشي سالباً، وكانت دراسة (محمود احمد عبدالرحمن، واخرون 2022) التي اجريت في مصر وهدفت الى التعرف على اثر القروض البنكية على النمو الاقتصادي، اكدت النتائج ان معامل القروض البنكية(0.001245) وهي معنوية وترتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي ومطابقة لمضمون النظرية الاقتصادية أي انه كلما زادت القروض البنكية الممنوحة بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.001245) وحدة.

3-3 الدراسات التي تناولت عتبة الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي

مفهوم عتبة الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي يتمثل في ان المتغيرين يسيران بشكل متوازي في نفس الاتجاه انخفاضاً حتى يصلان الى نقطة معينة ثم يبدأن في الصعود في نفس الاتجاه، وهذه الحركة تكون على شكل حرف U، او يبدأن المتغيران الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي بادياً في الصعود معاً حتى يصلان الى نقطة معينا ومن ثم يبدأن في الانخفاض أي تكون الحركة على شكل حرف U ولكن مقلوب، وهذا ما يعرف بعتبة الدين العام والنمو الاقتصادي، وفي هذا السياق كانت دراسة (Combes, J. L.et.al.2017 -) والتي اجريت على مجموعة من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة وكان الهدف منها التعرف على رد فعل السياسة المالية على دورة الأعمال، اعتمادًا على مستوى الدين العام وكانت النتائج استجابة غير خطية للسياسة المالية لدورة الأعمال، مشروطة بمخزون الديون المستحقة، وأنه عندما تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عتبة تقديرنا البالغة 86٪، فإن السياسة المالية تتصرف بشكل مؤيد للدورة الاقتصادية، كما اكدت

دراسة (Butkus, M., & Seputiene, J. 2018) والتي اجريت على 152 دولة، وكان الهدف منها التعرف على نقطة التحول الإيجابية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، واكدت النتائج التي تم الحصول عليها تتفق مع تلك التي تؤكد على علاقة الدين بالنمو على شكل حرف U المقلوب مع اعتماد نقطة تحول الدين الواضحة على فعالية الحكومة، واكدت الدراسة المرجعية (Rahman, N. H. A, et.al 2019) والتي اجريت على ثلاثة وثلاثين مقالاً كمقالات رئيسية للمراجعة، وهدفت الى فحص ما إذا كان هناك إجماع متبادل بشأن آثار الدين العام على النمو الاقتصادي لبلد أو مجموعة من الاقتصادات، وتوصلت نتائج الدراسة الى انه لا يوجد إجماع متبادل بشأن العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، فضلاً عن ذلك، فإن عتبة 90% كما وردت في فرضية راين هارت وروغوف لا يتم تطبيقها أيضًا في جميع البلدان، وفي هذا السياق اجريت الدراسة (Gómez-Puig, M., & Sosvilla-Rivero, S. 2015) والتي اجريت على البلدان المركزية والطرفية في الاتحاد الاقتصادي الاوربي، والتي هدفت الى التعرف على العلاقة السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، وكانت النتائج وجود "حلقة شيطانية" بين النمو الاقتصادي المنخفض ومستويات الدين العام المرتفعة في إسبانيا بعد عام 2009، اما بالنسبة لبلجيكا واليونان وإيطاليا وهولندا، فإن الدين له تأثير سلبي على النمو من نقطة توقف محددة ذاتيًا وفوق عتبة دين تتراوح من 56% إلى 103% اعتمادًا على البلد، واجريت الدراسة على بعض البلدان ذات الأنظمة المتعددة (Kourtellos, A., Stengos, T., & Tan, C. M. 2013)، والتي هدفت الى التحقيق في التأثيرات غير المتجانسة للديون على النمو باستخدام الدين العام كمتغير عتبة بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الأخرى المعقولة، ووجدت أدلة قوية على تأثيرات العتبة بناءً على الديمقراطية، مما يعني أن ارتفاع الدين العام يؤدي إلى انخفاض النمو في البلدان في نظام الديمقراطية المنخفضة، كما اشارت (Mencinger, J.et.al.2014) والتي اجريت على الاتحاد الاوربي، وهدفت الى تقييم التأثير المباشر لارتفاع المديونية على النمو الاقتصادي في بلدان الاتحاد الأوروبي التي تقع في مركز أزمة الديون السيادية الحالية والتي توصلت الى ان النتائج عبر جميع النماذج تشير إلى تأثير غير خطي ذي دلالة إحصائية لنسب الدين العام على معدلات نمو نصيب الفرد السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وان نقطة تحول الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة، حيث يتحول التأثير الإيجابي للدين العام المتراكم إلى تأثير سلبي، تتراوح تقريبًا بين 80٪ و 94٪ للدول الأعضاء "القديمة وفي نفس السياق في العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي كانت الدراسة التي اجريت على 18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Cecchetti, S. G.et.al.2011) والتي هدفت الى التعرف على النسبة الفعالة للدين الحكومي، وتوصلت النتائج الى عند مستويات معتدلة، تعمل الديون على تحسين الرفاهة وتعزيز النمو ولكن المستويات المرتفعة قد تكون ضارة، وبالنسبة للديون الحكومية، فإن العتبة تبلغ حوالي 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما اشارت الدراسة(Afonso& Jalles2013) والتي اجريت على 155 دولة وهدفت الى تقييم الروابط بين النمو والإنتاجية والديون الحكومية وجدت ان بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كلما ارتفع أجل استحقاق الدين، ارتفع النمو الاقتصادي،

بينما يبلغ تأثير النمو الناجم عن زيادة بنسبة 10% في نسبة الدين 0.2% (0.1%) على التوالي بالنسبة للدول التي تزيد (تنقص) فيها نسب الدين عن 90% (30%)، ويمكن استنباط عتبة نسبة الدين الداخلي البالغة 59%.

4-3 الدراسات التي اثبتت انه لا توجد علاقة حاسمة بين النمو الاقتصادي والدين المحلي العام

من بين هذه الدراسات دراسة (Yamin, I.et.al.2023)التي اجريت على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، وهدفت الى فحص شامل للأدبيات النظرية والتجريبية حول تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي، وقد توصلت أن عددًا قليلاً من الأبحاث تدعم فرضية التكافؤ الريكارد(REH)، التي تزعم أنه لا توجد علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن النماذج النظرية والدراسات التجريبية تنتج نتائج غير حاسمة بناءً على مجموعة متنوعة من المعايير، كما اشارت دراسة (Beqiraj, et.al.2018) والتي اجريت على 21 دولة غير متجانسة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكان الهدف منها معرفة ردود أفعال الحكومات تجاه تراكم الديون فيما تقوم بتدابير الصحيحة، واظهرت النتائج وجود علاقة منهجية طويلة الأجل بين الدين والتوازن الأولي الهيكلي أي أن الحكومات لا تتخذ حاليًا إجراءات طويلة الأجل لمواجهة الزيادات في الديون ولا تلبي قيود الميزانية بين الزمنية، أي انها لا تهتم كما اشارت دراسة (Calderón, C., & Fuentes, J. R. 2013) والتي اجريت على مجموعة من البلدان الصناعية والنامية وكان الهدف منها اختبار ما إذا كان الدين العام يعوق النمو ام لا، واستكشاف ما إذا كانت السياسة الاقتصادية تعمل على تخفيف هذا التأثير، عند النظر إلى الأداء الفعلي لمنطقة أميركا اللاتينية والكاريبي، فإن أميركا الجنوبية تضم مجموعة البلدان الأكثر استفادة من تحسين السياسات الاقتصادية، في حين تتخلف أميركا الوسطى والكاريبي بشكل كبير، كما اشارت دراسة (Ahlborn, M., & Schweickert, R. 2018) والتي اجريت على ثلاث مجموعات من البلدان ذات أنظمة اقتصادية متميزة: الليبرالية (الأنجلو سكسونية)، والقارية (أعضاء الاتحاد الأوروبي الأساسيين)، والشمالية (الإسكندنافية)، وهدفت التعرف على التباين بين البلدان في علاقة الدين العام بنمو ووجدت أن الدرجات المختلفة من عدم اليقين المالي عند مستويات مماثلة من الدين العام بين هذه الأنظمة الاقتصادية تشكل مصدراً رئيسياً للتباين والاختلاف في العلاقة بين الدين والنمو، كما اكدت دراسة (Ribeiro, H. N. R.et.al.2012) والتي اجريت على بلدان اوربية مختارة وهدفت التعرف على تأثيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على التنبؤات المتعلقة بالديون، وجدت انه لم يتم العثور على أي علاقة بين أزمة الديون ومستوى الدين الحكومي وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي، كما كانت دراسة (Akhanolu, I. A.et.al.2018)، والتي اجريت على نيجيريا والتي هدفت التعرف على ديون الحكومة النيجيرية وتأثيرها على النمو الاقتصادي ، وقد اشارت نتائجها الى ضرورة معالجة فساد الأموال المقترضة بأي ثمن، اشارة الى عدم الاستفادة.

4-النتائج

وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

1-يلاحظ من خلال سرد نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها ان جميعها لم تتفق على اجابة واحدة في علاقة الدين العام المحلي وتأثيره على النمو الاقتصادي.

2-هناك العديد من النتائج لمجموعة من الدراسات التي اثبتت ان العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي هي علاقة سلبية اي انها علاقة عكسية.

3-الدراسات التي اجريت على كل من ليبيا، مصر، اليابان، سيراليون، 23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 12 دولة في منطقة اليورو، كذلك غانا كل هذه الدراسات كانت تعطي نفس المؤشرات وهي ان العلاقة سلبية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي مع التفاوت في فترات الدراسة وكذلك التفاوت والتباين في المستوي الاقتصادي وحجمه.

4-هناك العديد من الدراسات اثبتت وجود علاقة طردية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي أي ان العلاقة ايجابية.

5-الدراسات التي اجريت على بعض الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمرتفع، كذلك نيجريا، تعطي مؤشر ان العلاقة ايجابية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل مع تأثير طفيف في الاجل القصير، كما ان نتائج الدراسة التي اجريت على الاردن تؤكد ان الدين العام المحلي يعزز النمو الاقتصادي.

6-لا تشير النتائج الى نمط واضح في العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي عبر البلدان المختلفة حيث تشير الدراسة (Ramos-Herrera, M. D. C., & Sosvilla-Rivero, S. 2017 .) والتي اجريت على بيانات 115 اقتصاداً، ان العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي علاقة طردية ولكن نجد في البداية أن البلدان التي تقدم أدنى مستوى للدين العام تتميز بأعلى معدل نمو اقتصادي، في حين ترتبط أصغر معدلات النمو بأعلى مستوى للدين العام.

7-هناك العديد من الدراسات التي اثبتت ان العلاقة بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي هي علاقة عتبة أي عند نقطة معينة ينقلب الاتجاه للمتغيرين معاً اما صعوداً او هبوطاً.

8-اشارت بعض الدراسات انه لا توجد علاقة واضحة وحاسمة بين الدين المحلي العام والنمو الاقتصادي، وقد توصلت أن عددًا قليلاً من الأبحاث تدعم فرضية التكافؤ الريكاردي (REH)، التي تزعم أنه لا توجد علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي وبشكل عام، تشير النتائج إلى أن النماذج النظرية والدراسات التجريبية تنتج نتائج غير حاسمة بناءً على مجموعة متنوعة من المعايير.

5-المراجع

اولا: المراجع العربية

1-خليفة دلعاب, د. ابوبكر, عبدالكريم علي باللوازيم, أ. حسين, منصور عطية & ,د. علي. (2021). اثر الدين العام هلي النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة" 1980-2019."

2-على الهنداوي, ح. أ & ,.حمدي أحمد. (2019). تأثير الدين العام المحلي على محددات النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري للفترة من 2001 إلى 2015 .*مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)* 557-519 ,(68)*9* ,

3-عبدالحق بن تفات, محمد ساحل. (2021). تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في مصر: دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (2019-2021). مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والادارية (ورقلة).

4-ايناس محمد، ابراهيم احميد، (2021). تحليل إثر الدين العام على الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق، دراسة في ظل اثر قوانين الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2008-2020)، مجلة الجامعة العراقية، العدد 52 المجلد 3.

5-محمود احمد عبدالرحمن، ي., رجب صديق هاشم, م & ., محمد. (2022). تطور الاداء المالي بالجهاز المصرفي واثره على النمو الاقتصادي المصري .*مجلة السياسة والاقتصاد*.33-1 ,(13)*14* ,

6-اروى العبداني، منال الغامدي. (2020)، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي

7-كلبونة. (2018). أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين (Doctoral dissertation), فاطمة بهاء فارس كلبونة.

8- المصطفى بنتور، (2018)، حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع، صندوق النقد العربي.

ثانيا: المراجع الاجنبية:

1-Chafik, O., Sirag, A., & Othman, A. (2024). Public debt and economic

growth in Arab countries: structural or shortĞterm benefits?..

2-Haffner, Ozolina C. E; Aruna, Alfred J. H.; Adams, Kormay (2017) (WAMI), LEONE, I. S. IMPACT OF DOMESTIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH. Accra, Vol. 17, Iss. 2, pp. 1-24

3-Dar, A. A., & Amirkhalkhali, S. (2014). On the impact of public debt on economic growth. *Applied Econometrics and International Development*, *14*(1), 21-32.

4-栗原裕. (2015). Debt and Economic Growth: The Case of Japan. *Journal of Economics Library*, *2*, 45-52.

5-Westphal, C. C., & Phillip, R. (2011). The impact of government debt on growth: An empirical investigation for the Euro Area. *Revue économique*, *62*, 1015-1029.

6-Beqiraj, E., Fedeli, S., & Forte, F. (2018). Public debt sustainability: An empirical study on OECD countries. *Journal of Macroeconomics*, *58*, 238-248.

7-Mencinger, J., Aristovnik, A., & Verbic, M. (2015). Revisiting the role of public debt in economic growth: The case of OECD countries. *Engineering Economics*, *26*(1), 61-66.

8-Dreger, C., & Reimers, H. E. (2013). Does euro area membership affect the relation between GDP growth and public debt?. *Journal of Macroeconomics*, *38*, 481-486.

9-Hameed, M. R., & Quddus, M. A. (2020). Impact of high and growing public debt on economic growth in SAARC countries: An econometric analysis. *J. Pol. Stud.*, *27*, 125.

10-Serrão, A. (2016). Impact of public debt on economic growth in advanced economies.

11-Markus, A., & Rainer, S. (2016). Public debt and economic growth: Economic systems matter. *Center for European Governance and Economic Development Research, Göttingen Discussion Paper*, *281*.

12-Lee, S. P., & Ng, Y. L. (2015). Public debt and economic growth in Malaysia. *Asian Economic and Financial Review*, *5*(1), 119-126.

13-Panizza, U., & Presbitero, A. F. (2013). Public debt and economic growth in advanced economies: A survey. *Swiss Journal of Economics and Statistics*, *149*, 175-204.

14-Salmon, J. (2021). The impact of public debt on economic growth. *Cato J.*, *41*, 487.

15-Chafik, O., Sirag, A., & Othman, A. (2024). Public debt and economic growth in Arab countries: structural or shortĞterm benefits?.

16-Yusuf, A., & Mohd, S. (2021). The impact of government debt on economic growth in Nigeria. *Cogent Economics & Finance*, *9*(1), 1946249.

17-Al-Zeaud, H. A. (2014). Public debt and economic growth: An empirical assessment. *European Scientific Journal*, *10*(4).

18-Ramos-Herrera, M. D. C., & Sosvilla-Rivero, S. (2017). An empirical characterization of the effects of public debt on economic growth. *Applied Economics*, *49*(35), 3495-3508.

19-Baum, A., Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2013). Debt and growth: New evidence for the euro area. *Journal of international money and finance*, *32*, 809-821.

20-Egbetunde, T. (2012). Public debt and economic growth in Nigeria: Evidence from granger causality. *American journal of economics*, *2*(6), 101-106.

21-Akhter, T., & Hassan, H. (2012). Impact of public debt burden on economic growth: Evidence from Bangladesh. *Journal of Finance and Banking*, *10*(1).

22-Thao, P. T. P. (2018). Impacts of public debt on economic growth in six ASEAN countries. *Ritsumeikan Annual Review of International Studies*, *17*(3), 63-88.

23-Sánchez-Juárez, I., & García-Almada, R. (2016). Public debt, public investment and economic growth in Mexico. *International Journal of Financial Studies*, *4*(2), 6.

24-Mohanty, A. R., & Mishra, B. R. (2016). Impact of Public Debt on Economic Growth: Evidence from Indian States. *Vilakshan: The XIMB Journal of Management*, *13*(2).

25-D'Erasmo, P., Mendoza, E. G., & Zhang, J. (2016). What is a sustainable public debt?. In *Handbook of macroeconomics* (Vol. 2, pp. 2493-2597). Elsevier.

26-Butkus, M., & Seputiene, J. (2018). Growth effect of public debt: The role of government effectiveness and trade balance. *Economies*, *6*(4), 62.

27-Rahman, N. H. A., Ismail, S., & Ridzuan, A. R. (2019). How does public debt affect economic growth? A systematic review. *Cogent Business & Management*, *6*(1), 1701339.

28-Gómez-Puig, M., & Sosvilla-Rivero, S. (2015). The causal relationship between debt and growth in EMU countries. *Journal of Policy Modeling*, *37*(6), 974-989.

29-Kourtellos, A., Stengos, T., & Tan, C. M. (2013). The effect of public debt on growth in multiple regimes. *Journal of Macroeconomics*, *38*, 35-43.

30-Cecchetti, S. G., Mohanty, M. S., & Zampolli, F. (2011). The real effects of debt.

31-Hilton, S. K. (2021). Public debt and economic growth: contemporary evidence from a developing economy. *Asian Journal of Economics and Banking*, *5*(2), 173-193.

32- Yamin, I., Al_Kasasbeh, O., Alzghoul, A., & Alsheikh, G. (2023). The influence of public debt on economic growth: A review of literature. *International Journal of Professional Business Review*, *8*(4), e01772-e01772.

33- Beqiraj, E., Fedeli, S., & Forte, F. (2018). Public debt sustainability: An empirical study on OECD countries. *Journal of Macroeconomics*, *58*, 238-248.

34-Kumar, M., & Woo, J. (2010). Public debt and growth.

35-Mencinger, J., Aristovnik, A., & Verbic, M. (2015). Revisiting the role of public debt in economic growth: The case of OECD countries. *Engineering Economics*, *26*(1), 61-66

36- Combes, J. L., Minea, A., & Sow, M. (2017). Is fiscal policy always counter-(pro-) cyclical? The role of public debt and fiscal rules. *Economic Modelling*, *65*, 138-146.

37-Calderón, C., & Fuentes, J. R. (2013). *Government debt and economic growth* (No. IDB-WP-424). IDB working paper series.

38-Panizza, U., & Presbitero, A. F. (2014). Public debt and economic growth: is there a causal effect?. *Journal of Macroeconomics*, *41*, 21-41.

39-Ahlborn, M., & Schweickert, R. (2018). Public debt and economic growth—economic systems matter. *International Economics and Economic Policy*, *15*, 373-403.

40-Pegkas, P. (2018). The effect of government debt and other determinants on economic growth: The Greek experience. *Economies*, *6*(1), 10.

41-Ribeiro, H. N. R., Vaicekauskas, T., & Lakštutienė, A. (2012). The effect of public debt and other determinants on the economic growth of selected European countries. *Economics and management*, *17*(3), 914-921.

42-Akhanolu, I. A., Babajide, A. A., Akinjare, V., Oladeji, T., & Osuma, G. (2018). The effect of public debt on economic growth in Nigeria: An empirical investigation. *International Business Management*, *12*(6), 436-441.

43-Mencinger, J., Aristovnik, A., & Verbic, M. (2014). The impact of growing public debt on economic growth in the European Union. *Amfiteatru Economic Journal*, *16*(35), 403-414.

44- Afonso, A., & Jalles, J. T. (2013). Growth and productivity: The role of government debt. *International Review of Economics & Finance*, *25*, 384-407.

45- Serrão, A. (2016). Impact of public debt on economic growth in advanced economies.

46-Egbetunde, T. (2012). Public debt and economic growth in Nigeria: Evidence from granger causality. *American journal of economics*, *2*(6), 101-106.

47-LEONE, I. S.(2017) IMPACT OF DOMESTIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH.

6-الملاحق

جدول الدراسات السابقة

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
1.	Chafik, O., Sirag, A., & Othman, A	فهم تأثير المديونية العامة على النمو الاقتصادي في الدول العربية	21 دولة عربية	-الدبن العام يساعد في تعزيز النمو المحتمل على المدى الطويل مع تأثير محدود للغابة على المدى القصير. -هذا الاستنتاج صالحا بشكل رئيسي للدول العربية ذات الدخل المتوسط والمرتفع. -لا يوجد دليل على ان المديونية العامة تساعد الدول العربية ذات الدخل المنخفض على تحسين نموها الاقتصادي.

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
2.	خليفة دلعاب, د. ابوبكر, عبدالكريم علي باللوازيم, أ. حسين, منصور عطية & ,د. علي (2021)	-التحقق من تأثيرات مستويات الدين العام على النمو الاقتصادي الليبي. تحديد المستوى الأمثل للدين العام وذلك بأجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية.	ليبيا	-وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والنمو الاقتصادي. -المستوى الامثل للدين العام كان عند معدل 80% من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.
3.	عبدالحق بن تفات، محمد ساحل. (2021)	-قياس أثر الدين العام على النمو الاقتصادي	مصر	-وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال نمو الناتج المحلي والمتغير المستقل الدين العام. -وجود علاقة طردية بين المتغيرين وتحديداً زيادة الدين العام بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.121363 وحدة.
4.	على الهنداوي, ح. أ & ., حمدي أحمد. (2019).	-التعرف على قنوات أو محددات النمو الاقتصادي؛ التي يؤثر علها الدين العام المحلي.	مصر	-أتجاه معدل التضخم وسعر الفائدة متوسطة وطويلة الاجل للارتفاع اثناء فترة الدراسة. -ارتفاع حجم مدفوعات فائدة الدين العام المحلي، وتصبح هي

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
		-تحليل بيانات الاقتصاد المصري الخاصة بقنوات النمو.		ذاتها مصدراً من مصادر العجز في الموازنة العامة.
5.	LEONE (2017)	-تقييم تأثير الدين المحلي على النمو الاقتصادي في سيراليون	سيراليون	-تظهر نتائج الانحدار للنموذج أن الدين المحلي يمارس تأثيرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي في الأمدين القصير والطويل. ووجدت الورقة أيضًا أنه فوق نسبة 20 في المائة من الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن الاستثمار والائتمان للقطاع الخاص يزاحمان، مما يعزز "تراكم الديون".
6.	Dar., &S Amirkhalkhali, (2014)	فحص تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي من حيث متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي .	23 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	-تشير نتائجنا التجريبية إلى أن التأثير الهامشي للديون سلبي ولكنه صغير جدًا وغير ذي أهمية إحصائية في جميع الحالات تقريبًا.
7.	-栗原裕 . (2015)	التعرف إذا كان الدين العام له تأثير على النمو الاقتصادي في اليابان أم لا.	اليابان	-تشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في اليابان، كما هو

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				الحال في العديد من الدراسات القائمة. -إن تقليل الاعتماد على الصادرات والجهود المبذولة لخفض الديون أمر ضروري لتوسيع اقتصاد اليابان.
8.	Hilton, S. K. (2021)	التعرف على التأثير المتوسط للدين الحكومي على نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي	12 دولة في منطقة اليورو	-تشير فترات الثقة لنقطة تحول الدين. إلى أن التأثير السلبي للنمو الناجم عن ارتفاع الدين قد يبدأ بالفعل من مستويات تبلغ نحو 70% إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يستدعي اتباع سياسات أكثر حكمة في التعامل مع المديونية.
9.	Hilton, S. K. (2021)	دراسة العلاقات السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي بمرور الوقت	غانا	-الدين العام ليس له علاقة سببية بالناتج المحلي الإجمالي في الأمد القريب ولكن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه لجرينجر تمتد من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأمد البعيد.

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				-الدين العام له تأثير إيجابي على معدل التضخم في الأمد القريب
10.	Yamin, I., Al_Kasasbeh, O., Alzghoul, A., & Alsheikh, G. (2023)	فحصًا شاملاً للأدبيات النظرية والتجريبية حول تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي.	مجموعة من الدول المتقدمة والنامية.	-أن عددًا قليلاً من الأبحاث الأخرى تدعم فرضية التكافؤ الريكاردي (REH)، التي تزعم أنه لا توجد علاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. -وبشكل عام، تشير إلى أن النماذج النظرية والدراسات التجريبية تنتج نتائج غير حاسمة بناءً على مجموعة متنوعة من المعايير.
11.	Yusuf, A., & Mohd, S. (2021)	التعرف على تأثير الدين الحكومي على النمو الاقتصادي	نيجيريا	الدين المحلي له تأثير إيجابي كبير على النمو الطويل الأجل في حين كان تأثيره فترة قصير الأجل سلبيًا.
12.	Beqiraj, E., Fedeli, S., & Forte, F. (2018)	معرفة ردود أفعال الحكومات تجاه تراكم الديون فيما تقوم بتدابير الصحيحة	21 دولة غير متجانسة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	-وجود علاقة منهجية طويلة الأجل بين الدين والتوازن الأولي الهيكلي أي أن الحكومات لا تتخذ حاليًا إجراءات طويلة الأجل لمواجهة الزيادات في

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				الديون ولا تلبي قيود الميزانية بين الزمنية.
13.	Beqiraj, E., Fedeli, S., & Forte, F. (2018)	التعرف على تأثير الدين العام المرتفع على النمو الاقتصادي في الأمد البعيد.	مجموعة من اقتصاديات دول متقدمة وناشئة	وجود علاقة عكسية بين الدين الأولي والنمو اللاحق، مع التحكم في محددات النمو الأخرى: في المتوسط، يرتبط زيادة بنسبة 10 نقاط مئوية في نسبة الدين الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي بتباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي للفرد بنحو 0.2 نقطة مئوية سنويًا، مع كون التأثير أصغر إلى حد ما في الاقتصادات المتقدمة.
14.	Mencinger, J., Aristovnik, A., & Verbic, M. (2015)	تستكشف الورقة بشكل تجريبي عامل الدين العام الذي يغير بشكل كبير الآلية التي تنقل تأثيرات السياسة المالية إلى النشاط الاقتصادي في الأمد القريب.	31 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 5 دولة من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	أن ديناميكيات الدين غير المستقرة قد تزيد من خطر التأثير الضار على تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تأثير سلبي على النمو الاقتصادي

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
15.	Al-Zeaud, H. A. 2014	تـأثير الـدين العـام على أداء الاقتصاد الأردني	الاردن	-النمو السكاني والدين العام لعبا دورًا حاسمًا للغاية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأردن. -كما تظهر أن الدين العام عزز النمو الاقتصادي، في حين أعاقه النمو السكاني.
16.	. Ramos-Herrera, M. D. C., & Sosvilla-Rivero, S. (2017)	يبحث هذا البحث تجريبيًا في العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي.	بيانات 115 اقتصاداً	- نجد في البداية أن البلدان التي تقدم أدنى مستوى للدين العام تتميز بأعلى معدل نمو اقتصادي، في حين ترتبط أصغر معدلات النمو بأعلى مستوى للدين العام. --
17.	Combes, J. L., Minea, A., & Sow, M. (2017)	التعرف على رد فعل السياسة المالية على دورة الأعمال، اعتمادًا على مستوى الدين العام	مجموعة من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة	-استجابة غير خطية للسياسة المالية لدورة الأعمال، مشروطة بمخزون الديون المستحقة. -أنه عندما تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عتبة تقديرنا البالغة 86٪، فإن السياسة المالية تتصرف بشكل مؤيد للدورة الاقتصادية.

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
18.	Dreger, C., & Reimers, H. E. (2013)	تحليل العلاقة بين نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بين فترات الدين المستدام وغير المستدام.	أعضاء منطقة اليورو	-إن التأثير السلبي لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قوي بشكل خاص بالنسبة للنسب غير المستدامة وخاصة بالنسبة لمنطقة اليورو.
19.	Baum, A., Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2013) Baum, A., Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2013)	التعرف على العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي	12 دولة منطقة اليورو	التأثير القصير الأجل للدين على نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابي وذو دلالة إحصائية عالية، ولكنه ينخفض إلى حوالي الصِفر ويفقد أهميته بعد نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة حوالي 67٪.
20.	Butkus, M., & Seputiene, J. (2018)	التعرف على نقطة التحول الإيجابية بين الدين العام والنمو الاقتصادي	152 دولة	إن النتائج التي تم الحصول عليها تتفق مع تلك التي تؤكد على علاقة الدين بالنمو على شكل حرف U المقلوب مع اعتماد نقطة تحول الدين الواضحة على فعالية الحكومة.
21.	Egbetunde, T. 2012	التعرف على العلاقة السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي	نيجريا	الدين العام والنمو الاقتصادي لهما علاقة طويلة الأمد، وأنهما مرتبطان بشكل إيجابي اذا استخدمته الحكومة لتنمية

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				الاقتصاد بدلاً من توجيه الأموال لصالحها الشخصي.
22.	Calderón, C., & Fuentes, J. R. (2013)	-اختبار ما إذا كان الدين العام يعوق النمو. استكشاف ما إذا كانت السياسة الاقتصادية تعمل على تخفيف هذا التأثير.	مجموعة من البلدان الصناعية والنامية	عند النظر إلى الأداء الفعلي لمنطقة أميركا اللاتينية والكاريبي، فإن أميركا الجنوبية تضم مجموعة البلدان الأكثر استفادة من تحسين السياسات الاقتصادية، في حين تتخلف أميركا الوسطى والكاريبي بشكل كبير.
23.	Rahman, N. H. A., Ismail, S., & Ridzuan, A. R. (2019)	فحص ما إذا كان هناك إجماع متبادل بشأن آثار الدين العام على النمو الاقتصادي لبلد أو مجموعة من الاقتصادات.	ثلاثة وثلاثين مقالاً كمقالات رئيسية للمراجعة.	-لا يوجد إجماع متبادل بشأن العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي. -فضلاً عن ذلك، فإن عتبة 90% كما وردت في فرضية راين هارت وروغوف لا يتم تطبيقها أيضًا في جميع البلدان.
24.	Hameed, M. R., & Quddus, M. A. (2020)	فحص بنية الدين العام وآثاره على النمو الاقتصادي في اقتصادات.	رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا	- أن الدين العام أثر سلبًا على الأداء الاقتصادي في كل من الفترات القصيرة والطويلة. - أن تحقيق المستوى المرغوب فيه من النمو الاقتصادي ورصيد الدين العام في نفس

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				الوقت أمر صعب وقد يظل بعيد المنال إذا لم يتم اتخاذ بعض التدابير الجادة.
25.	Serrão, A. (2016)	تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي	بعض الاقتصاديات المتقدمة	-وجود علاقة عكسية بين الدين العام والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة. - أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا ينخفض بشكل حاد سواء كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من 220٪. مرونة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لمعدل النمو الحقيقي أن زيادة بنسبة 1٪ في فئة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي فوق 120٪ تقلل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.13٪.
26.	Akhter, T., & Hassan, H. (2012)	معرفة ما إذا كانت حكومة بنغلاديش تقترض بشكل مفرط من المصادر العامة وبالتالي تؤثر سلبًا على اقتصاد البلاد.	بنجلاديش	-تظهر الدراسة أن هناك علاقة إيجابية كبيرة بين إجمالي الدين العام والاستثمار وبين إجمالي الدين العام واحتياطيات الحكومة .

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				-من ناحية أخرى، توجد علاقة سلبية مع قطاع التصنيع والدعم الحكومي..
27.	Thao, P. T. P. (2018)	تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي	6 دول من رابطة جنوب شرق اسيا	-تأثير إيجابي كبير للدين العام على معدل نمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. لم يتم العثور على التأثير السلبي لارتفاع المديونية من التحليل التجريبي على دول رابطة دول جنوب شرق آسيا.
28.	Panizza, U., & Presbitero, A. F. (2014)	دراسة ما إذا كان الدين العام له تأثير سببي على النمو الاقتصادي.	عينة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	-تتفق النتائج مع الأدبيات الموجودة التي وجدت ارتباطًا سلبيًا بين الدين والنمو. - يختفي الارتباط بين الدين والنمو بمجرد أن نربط الدين بمتغير يلتقط تأثيرات التقييم الناجمة عن التفاعل بين الدين بالعملة الأجنبية وتقلب سعر الصرف.
29.		التعرف على التباين بين البلدان في علاقة الدين العام بنمو الاقتصادي.	ونحدد ثلاث مجموعات من البلدان ذات أنظمة اقتصادية متميزة: الليبرالية (الأنجلو	- أن الدرجات المختلفة من عدم اليقين المالي عند مستويات مماثلة من الدين العام بين هذه الأنظمة الاقتصادية تشكل

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
	Ahlborn, M., & Schweickert, R. (2018)		سكسونية)، والقارية (أعضاء الاتحاد الأوروبي الأساسيين)، والشمالية (الإسكندنافية).	مصدراً رئيسياً للتباين في العلاقة بين الدين والنمو. -تواجه البلدان القارية المزيد من تأثيرات الدين العام التي تقلل من النمو مقارنة بالبلدان الليبرالية على وجه الخصوص. -تظهر تأثيرات الديون السلبية عند قيم الدين العام التي تبلغ نحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
30.	Lee, S. P., & Ng, Y. L. (2015)	التعرف على ما إذا كان الدين العام قد ساهم في النمو الاقتصادي .	ماليزيا	-تشير النتائج إلى أن الدين العام بمرور الوقت له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي. -وجد أن عجز الموازنة، والاستهلاك الحكومي، وخدمة الدين الخارجي هي دالة متناقصة للناتج المحلي الإجمالي.
31.	Panizza, U., & Presbitero, A. F. (2013)	التعرف على الروابط بين الدين العام والنمو الاقتصادي	بعض الاقتصاديات المتقدمة	أن الدين له تأثير سلبي على النمو من خلال تأثير الزحام القياسي، ولكن الحسابات التقريبية

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				تشير إلى أن هذا التأثير صغير من الناحية الكمية.
32.	Sánchez-Juárez, I., & García-Almada, R. (2016)	معرفة هل أدى الدين العام المتزايد لحكومات الولايات إلى زيادة الاستثمار العام؟	المكسيك	-أن الدين العام يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالاستثمار العام وأن هذا بدوره يولد نموًا اقتصاديًا.
33.	Gómez-Puig, M., & Sosvilla-Rivero, S. (2015)	التعرف على العلاقة السببية بين الدين العام والنمو الاقتصادي	البلدان المركزية والطرفية في الاتحاد الاقتصادي الاوربي	-وجود "حلقة شيطانية" بين النمو الاقتصادي المنخفض ومستويات الدين العام المرتفعة في إسبانيا بعد عام 2009. -بالنسبة لبلجيكا واليونان وإيطاليا وهولندا، فإن الدين له تأثير سلبي على النمو من نقطة توقف محددة ذاتيًا وفوق عتبة دين تتراوح من 56% إلى 103% اعتمادًا على البلد.
34.	Pegkas, P. (2018)	التعرف على النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو السكاني والدين الحكومي	اليونان	-+العلاقة بين الدين والنمو تعتمد على فترات انقطاع الدين. -مع ارتفاع الدين الحكومي بعد عام 2000، يتضاءل التأثير على

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				النمو الاقتصادي بسرعة وتصبح تأثيرات النمو سلبية.
35.	Ribeiro, H. N. R., Vaicekauskas, T., & Lakštutienė, A. (2012)	التعرف على تأثيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية المختلفة على الناتج المحلي الإجمالي، مع التركيز على التنبؤات المتعلقة بالديون.	بلدان اوربية مختارة	-محددات الدولة تؤثر على كفاءة الاقتراض العام وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي. -لم يتم العثور على أي علاقة بين أزمة الديون ومستوى الدين الحكومي وتأثيره على الناتج المحلي الإجمالي.
36.	Akhanolu, I. A., Babajide, A. A., Akinjare, V., Oladeji, T., & Osuma, G. (2018)	التعرف على ديون الحكومة النيجيرية وتأثيرها على النمو الاقتصادي	نيجيريا	-توصلت الدراسة الى ضرورة معالجة فساد الأموال المقترضة بأي ثمن
37.	Kourtellos, A., Stengos, T., & Tan, C. M. (2013)	التحقيق في التأثيرات غير المتجانسة للديون على النمو باستخدام الدين العام كمتغير عتبة بالإضافة إلى العديد من المتغيرات الأخرى المعقولة	بعض البلدان ذات الأنظمة المتعددة	-وجدنا أدلة قوية على تأثيرات العتبة بناءً على الديمقراطية، مما يعني أن ارتفاع الدين العام يؤدي إلى انخفاض النمو في البلدان في نظام الديمقراطية المنخفضة.
38.	Yusuf, A., & Mohd, S. (2021)	-بحثت هذه الدراسة في تأثير الدين الحكومي على النمو الاقتصادي.	نيجريا	-كان الدين المحلي تأثير إيجابي كبير على النمو الطويل الأجل

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				في حين كان تأثيره قصير الأجل سلبيًا. -في الأمدين الطويل والقصير، أدت مدفوعات خدمة الدين إلى تأخر النمو مما يؤكد تأثير فائض الدين.
39.	Mencinger, J., Aristovnik, A., & Verbic, M. (2014)	تقييم التأثير المباشر لارتفاع المديونية على النمو الاقتصادي في البلدان في الاتحاد الأوروبي التي تقع في مركز أزمة الديون السيادية الحالية.	الاتحاد الاوربي	تشير النتائج عبر جميع النماذج إلى تأثير غير خطي ذي دلالة إحصائية لنسب الدين العام على معدلات نمو نصيب الفرد السنوي في الناتج المحلي الإجمالي. - نقطة تحول الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المحسوبة، حيث يتحول التأثير الإيجابي للدين العام المتراكم إلى تأثير سلبي، تتراوح تقريبًا بين 80٪ و 94٪ للدول الأعضاء "القديمة".
40.	Salmon, J. (2021)	التعرف على نتائج الدراسات التي تم مسحها	مجموعة من الدراسات التي تناولت الادبيات الاقتصادية لهذا الموضوع	إن الديون العامة لها تأثير سلبي على النمو -أن نقاط الضعف في الأدبيات الاقتصادية موجودة، فإنها لا تبطل الاستنتاج الراسخ على

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				نطاق واسع المستمد من المسح الذي شمل أربعين دراسة تجريبية .وهو أن المستويات المرتفعة من الدين العام لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.
41.	Cecchetti, S. G., Mohanty, M. S., & Zampolli, F. (2011)	التعرف على النسبة الفعالة للدين الحكومي	18 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	-عند مستويات معتدلة، تعمل الديون على تحسين الرفاهة وتعزيز النمو ولكن المستويات المرتفعة قد تكون ضارة. وبالنسبة للديون الحكومية، فإن العتبة تبلغ حوالي 85٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
42.	Mohanty, A. R., & Mishra, B. R. (2016)	تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي	الولايات الهندية	-تأثير إيجابي وهام إحصائيًا لجميع المتغيرات على النمو الاقتصادي. -الآثار المترتبة على السياسة هي أن الحكومات دون الوطنية في الهند لا ينبغي أن تفكر في الدين العام باعتباره عبئًا بل توسيعه للإنفاق الإنتاجي لجني نمو اقتصادي أعلى

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
43.	D'Erasmo, P., Mendoza, E. G., & Zhang, J. (2016)	-قياس التأثيرات الإيجابية والمعيارية للسياسات المالية التي تهدف إلى استعادة الملاءة المالية استجابة للتغيرات في الدين.	الولايات المتحدة واروبا	-هذا النموذج، يكون الدين الأولي المستدام هو الدين الذي يتم تحديده من خلال القيمة الحالية للأرصدة الأولية التي يتم تقييمها باستخدام تخصيصات التوازن والأسعار. وجدنا في الاختبارات القائمة على البيانات التاريخية للولايات المتحدة واللوحات عبر البلدان أن شرط الكفاية لاستدامة الدين العام (الاستجابة الإيجابية المشروطة للرصيد الأولي للدين) لا يمكن رفضه.
44.	Afonso, A., & Jalles, J. T. (2013)	لتقييم الروابط بين النمو والإنتاجية والديون الحكومية.	155 دولة	-بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كلما ارتفع أجل استحقاق الدين، ارتفع النمو الاقتصادي. -يبلغ تـأثير النمو النـاجم عن زيـادة بنســبـة 10% في نســبـة الدين -0.2% (0.1%) على التوالي بالنسبة للدول التي تزيد (تنقص) فيها نسب الدين عن 90% (30%)،

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				ويمكن استنباط عتبة نسبة الدين الداخلي البالغة 59%.
45.	العبداني، الغامدي 2020	تحديد السياسات الاقتصادية التي تسهم في رفع كفا ة الدين العام.	السعودية	-استدامة الدين العام مرتبطة مباشرة بكفاءة الدين وفاعليته. -هناك تباينا في الأجل القصير في نسبتي معدلات نمو خدمة الدين من جهة معدلات النمو في الايرادات غير النفطية -الحاجة إلى فترة إلى زمنية أطول إضافة الى الاستمرار في رفع كفاءة الدين الحكومي لتحديد تأثيرها.
46.	كلبونة. (2018)	اثر الدين العام على النمو الاقتصادي	فلسطين	هنالك اثر ذو دلالة إحصائية للدين العام على الناتج المحلي الإجمالي. بينت الدراسة أيضاً أن نجاح الدولة في علاج مديونيتها يعتمد بشكل أساسي على إستراتيجية التي تتبعها.
47.	ايناس ؤشيد ؛02021)	تحديد تأثير مقدار الدين العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل للاقتصاد.	العراق	على النمو أنه بالنسبة للمستويات المنخفضة نسبيا من نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي، يكون هناك

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				تأثير إيجابي وفقط عند المستويات الأعلى من هذه النسبة يصبح التأثير الهامشي سالباً.
48.	محمود احمد عبدالرحمن, ي., رجب صديق هاشم, م ., &محمد. (2022)	اثر القروض البنكية على النمو الاقتصادي	مصر	ان معامل القروض البنكية (0.001245) وهي معنوية وترتبط بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي ومطابقة لمضمون النظرية الاقتصادية أي انه كلما زادت القروض البنكية الممنوحة بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.001245) وحدة.
49.	على الهنداوي, ح. أ & ., حمدي أحمد. (2019)	التعرف على العلاقة الحرجة بين الدين العام والنمو الاقتصادي	مصر	اتسمت نسبة الدين العام المحلي الإجمالي بالارتفاع اثناء فترة الدراسة بشكل يرجح معه انه تعدى المستوى الحرج له وانه يمارس اثار سلبية على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي.
50.	عبدالحق بن تفات, محمد ساحل. (2021)	قياس اثر الدين العام على النمو الاقتصادي	مصر	وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي المعبر عنه من خلال نمو الناتج

No.	المؤلف (المؤلفين)	الهدف	عينة البحث	أهم النتائج
				المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الدين العام.